

Distr.: General
15 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السادسة والأربعون

٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في

المسائل السكانية: الاتجاهات الجديدة في

الهجرة: الجوانب الديمغرافية

بيان مقدم من التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

070313 040313 13-23622X (A)



البيان

وفقا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٠، ما نسبته ٣,١ في المائة من سكان العالم. وكان نصفهم تقريبا من النساء، وهكذا كان الأمر منذ عقود عديدة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بلغ عدد مهاجري الداخل زهاء ٧٤٠ مليون مهاجر. وبذلك يبلغ مجموع المهاجرين نحو بليون شخص، أو واحد من كل سبعة أشخاص من سكان الأرض يعيش حاليا خارج بلده أو منطقته الأصل. ويدعم المهاجرون الوظائف الاقتصادية الأساسية ويعززون المنافسة في العديد من القطاعات. ووفقا للبنك الدولي، قُدّرت قيمة تدفقات التحويلات العالمية إلى البلدان النامية بما يربو عن ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، كما أنها لم تتأثر بالفعل كثيرا بالأزمة الاقتصادية.

فالمهاجرون يتنقلون على الدوام بحثا عن حياة أفضل. وعلى الرغم من أن الروابط بين الهجرة والتنمية روابط معقدة، فإن الهجرة، الدولية والداخلية على حد سواء، تؤثر في التنمية كما أن التنمية تؤثر في الهجرة. وتتيح الهجرة فرصا في مجال التنمية للمهاجرين أنفسهم، ولأسرهم المعيشية والمجتمعات المحلية والبلدان التي يغادرونها وكذلك للمجتمعات والبلدان التي يقصدونها. وبالنسبة للنساء المهاجرات بوجه خاص، لاحظ الأمين العام أن "الهجرة الدولية يمكن أن تصبح تجربة لتمكين المرأة: حيث تستطيع المرأة الابتعاد عن الأوضاع التي تكون خياراتها محدودة فيها والذهاب إلى حيث تستطيع أن تمارس قدرا أكبر من الاستقلال الذاتي في حياتها الخاصة، وتحقق بذلك منفعتها الشخصية، فضلا عن منفعة أسرهما ومجتمعها المحلي" (A/66/212).

وتمثل الهجرة الدولية عنصرا هاما من عناصر الديناميات السكانية. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في العالم ما يزيد عن ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وقد بلغت معدلات الخصوبة في بلدان عدة في نصف الكرة الشمالي مستويات منخفضة أو هي آخذة في الانخفاض، كما تزداد فيها شيخوخة السكان وتنكمش القوة العاملة. ومن المتوقع أن يكون معظم النمو السكاني في المستقبل في نصف الكرة الجنوبي، وسيتركز في أقل البلدان نموا. وتؤكد هذه الحقائق الديمغرافية، مقترنة بالفروق الاقتصادية بين العالم المتقدم والعالم النامي أن الهجرة الدولية ستستمر في الزيادة وأنها ضرورية.

وفي حالة الإخفاق في الهجرة، يصبح المهاجرون معرضون لخطر الاتجار والاعتداء والاستغلال.

وغالبا ما يتم تجاهل المنافع المحتملة للهجرة - ليس فقط المنافع المالية، بل وكذلك الاجتماعية والثقافية - على حساب تصدي العدالة الجنائية للهجرة بهدف وقف الهجرة غير القانونية وحماية الحدود. وتعزيز أمن الحدود يزيد من المخاطر في عملية الهجرة، لا سيما في حالة النساء المهاجرات. ونتيجة لزيادة الرقابة وتعزيز الأمن على الحدود يتكبد المهاجرون رسوما أعلى بدفعونها للسماسرة ويلجؤون إلى اتباع مسالك أكثر خطورة. ونتيجة للسياسات الحدودية التقييدية تنشأ فئة من الناس تكون معرضة لخطر الاستغلال عند العبور وفي مكان العمل - عمال مُجرّمون لا حقوق لهم وبإمكان صاحب العمل أن يفصلهم عن العمل متى شاء.

ويحدث الاتجار بالبشر في سياق هجرة العمالة. وعلى الرغم من ندرة البيانات وعدم دقتها في أحيان كثيرة، تشير التقارير إلى ارتباط الاتجار بالبشر بالزيادة في الطلب على العمال المهاجرين في سوق العمل الدولية، بما في ذلك في القطاعات المحمية بقوانين العمل. وتعتمد بالفعل أسواق العمل إلى حد كبير في بعض بلدان المقصد على العمال المهاجرين، سواء للعمل بصورة دائمة أو تناوبية أو مؤقتة لملء الوظائف الشاغرة التي لا يرغب مواطنو تلك البلدان في شغلها. وعلاوة على ذلك، فإن شيخوخة السكان تزيد من الطلب على العمالة نظرا لانخفاض نسبة العاملين إلى المعالين في تلك البلدان.

ولذلك يشهد العالم اليوم من ناحية أن الحكومات في بلدان المقصد تتصدى للهجرة غير القانونية وتشدد الرقابة على الحدود، وغالبا ما تبرر هذه الإجراءات خطأ بالقضاء على الاتجار بالبشر. أما حكومات بلدان المنشأ، من ناحية أخرى، فهي حريصة على تشجيع الهجرة إلى الخارج، نظرا لأن تحويلات المهاجرين تزيد في ناتجها المحلي الإجمالي. والسياسات الحكومية هي التي تقرر حجم الهجرة عبر القنوات القانونية.

والنساء المهاجرات، لا سيما القادمات من نصف الكرة الجنوبي، يواجهن دائما أشد الحواجز القانونية صرامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالوصول على قدم المساواة إلى التعليم الرسمي، وحرية التنقل والحصول على وضع قانوني كامل. وغالبا ما تلجأ السلطات على الحدود، التي تطبق معايير الدخول الرسمية، إلى عدم المساواة بين الجنسين وتقييد تنقل المرأة، وهي ممارسات تواجهها بالفعل في بلدها الأصل. ولذلك فإن سياسات الهجرة تديم عدم المساواة التي تشكو منها المرأة في سوق العمل، وتعكس بذلك تقسيم العمل الدولي وفقا لنوع الجنس والعرق.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في خفض تكاليف الهجرة إلى أدنى حد ممكن، لا تزال البرامج التي توفر التدريب المفيد وتحمي حقوق العمال المهاجرين في طور البداية.

فالعمال المهاجرون يدفعون رسوما مشقة، ويعملون في أماكن لا يتلقون فيها التدريب الجيد على عملهم الجديد، وغالبا ما لا يجدون من يدافع عنهم عندما يقعون ضحية الاستغلال والاعتداء.

ومبدأ عدم التمييز هو من المبادئ الأساسية المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالحكومات عليها التزام واضح باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك المهاجرون. وكما أشار إلى ذلك المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في العرض الذي قدمه للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فإن أحشى ما يخشاه المهاجرون غير القانونيين هو تعرضهم للعنف أو عدم منع الدولة لذلك العنف.

ودول المقصد مسؤولة عن منع الخطابات المناهضة للهجرة التي يتولد عنها العنف ضد المهاجرين. فهي التي تهيء أيضا الظروف المشجعة على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر أو تقبلها. وفي معظم الحالات ترد الدول على العنف بأشد منه وتُجرّم المهاجرين، وتحرّمهم من حقوقهم علما بأن الهجرة غير القانونية ليست جريمة.

إن مواجهة الهجرة من خلال فرض الرقابة التقييدية على الحدود وإنفاذ القوانين مناقضة لموجات الهجرة التي تحركها دوافع ديموغرافية والتي تلي الاحتياجات الإنمائية للأفراد ولبلداننا. إننا في حاجة إلى المهاجرين ولكننا غالبا ما نشوه صورهم وتُجرّمهم فنفاقم بذلك خطر انتهاكات حقوق الإنسان مثل الاتجار بالبشر. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نجد طريقة إيجابية لمواجهة الهجرة، طريقة تعترف بأهميتها في التنمية وتضعها في صميم الاستراتيجيات الإنمائية للدول. والهجرة تتأثر بالعديد من الغايات التي تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤثر فيها، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، والتعليم الشامل، والمساواة بين الجنسين وصحة الأم والطفل. ونظرا لأن الهجرة مسألة تتصل بالعديد من القضايا الإنمائية، يجب معالجتها على الوجه المطلوب في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

بيد أنه ينبغي إدراجها فيها بطريقة مفيدة وفعالة بالنسبة للمهاجرين، ومن ثمة فإن المهاجرين والناجون من الاتجار بالبشر هم أول من يجب استشارتهم في هذا الصدد. ويجب على جميع أصحاب المصلحة في عملية الهجرة أن يشاركوا في وضع السياسات المتعلقة بالهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، وتنفيذها ورصدها. والطريقة الوحيدة لمنع الاتجار بالبشر هي اعتماد نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان في جميع السياسات المتعلقة بالتنمية والهجرة والعمل.